الأمم المتحدة VEREINTE NATIONEN الإنتوساي

INTOSAI

الإنتوساي شريك فعـــــال
في الشبكة الدولية لمكافحة الفساد:
تحقيق الشفافية من أجل توفير الأمن الإجتماعي
والحـــد من الفقـــر

تقرير حول الندوة 20 بين الأمم المتحدة والإنتوساي
وحول الرقابة المالية العامة

فيينـــــا. 11 - 13 فيفري 2009

VEREINTE الأمم المتحدة
NATIONEN الإنتوساي

INTOSAI

مكتب الإدارة العامة والتطوير الإداري

قسم الشؤون الإقتصادية والإجتماعية بالأمم المتحدة

الإنتوساي شريك فعال في الشبكة الدولية لمكافحة الفساد : تحقيق الشفافية من أجل توفير الأمن الإحتماعي والحد من الفقر

تقرير حول الندوة 20 الأمم المتحدة/ الإنتوساي

وحول الرقابة المالية العامة

فيينا

فيفري 11 - 13 2009

الفهـــــــــــــــــرس

I. ملخـــص 2

II. افتتـــاح الندوة ـ نظرة عامـــة 5

III. مداولات النـــدوة 6
ـ أ مدخـــــل 6

أ. الإنتوساي ـ شريك فعـــال 7

ب. الإنتوساي ـ مجالات الحاجة للعمل والنشاط 9

جـ. التحديات المستقبلية 12

الخلاصـــــــــة 14

VI. نتائج الندوة: النتائج الختامية والتوصيات 16

I. الشروط العـــــامة 16

II. مهام وأنشطة الرقابة المالية العامة الخارجية 17

IIأ: الإنتوســـأي 17

IIب: الأجهزة الرقابية 18

III. التوصيـــــــات 18

V. التقييـــــــــــــم. 21

المرفقـــــــــات 22

I. ملخـــــــص

قامت الأمم المتحد والمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة بتنظيم ندوة دولية في الفترة 11 – 13 فيفري - شباط 2009، حيث تناولت موضوع: **" الإنتوساي شريك فعال في الشبكة الدولية لمكافحة الفساد - تحقيق الشفافية من أجل توفير الأمن الإجتماعي والحد من الفقر ".** وتم تنظيمها بالتعاون بين قسم الإدارة العامة والتطوير الإداري وإدارة الشؤون الإقتصادية والإجتماعية بمنظمة الأمم المتحدة ومنظمة الإنتوساي (الندوة 20 الأمم المتحدة/ الإنتوساي).

وقد شارك في هذه الندوة ما يقارب من 170 شخصية من بينها 40 شخصية من رؤساء الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة ومن الدول الصناعية والدول النامية، وشخصيات عليا من منظمة الأمم المتحدة ومنظمة التنمية والتعاون الإقتصادي، والبنك الدولي، والمؤسسة الدولية للمراجعة الداخلية ومختلف المؤسسات المختصة في مجال مكافحة الفساد مثل: مكتب الإتحاد الأوروبي لمكافحة الغش والإحتيال (OLAF)، مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة (UNODC)، ومنظمة الشرطة الدولية لمكافحة الجريمة (INTERPOL).

وقد قام بعرض المواضيع كل من الإنتوساي والأمم المتحدة ومنظمة التنمية والتعاون الإقتصادي ومكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة (UNODOC) و منظمة الشرطة الدولية لمكافحة الجريمة (INTERPOL) ومكتب الإتحاد الأوروبي لمكافحة الغش والإحتيال (OLAF) والمؤسسة الدولية للمراجعة الداخلية (IIA) وكذلك من قبل الأجهزة الرقابية لجنوب إفريقيا وروسيا الفيديرالية وأوكرانيا والكويت والبيرو ومصر وكوريا والمجر والكاميرون وبولونيا والبرازيل. وأدار الجلسة الفنية موظف من الجهاز الرقابي بالمملكة المتحدة. وتتضمن الفقرة " II افتتاح الندوة " ملخصا لكلمات المحاضرين.

وقد ناقشت الندوة المواضيع التالية:

1. الإنتوساي شريك فعال في الشبكة الدولية لمكافحة الفساد،
2. الإتفاقية الدولية حول مكافحة الفساد من اجل التشجيع على وضع وتحقيق أهداف الألفية،
3. التجارب الوطنية للوضع العملي موضع التنفيذ للتوصيات الدولية من أجل مكافحة الفساد،
4. القيمة الفعلية للتوصيات من أجل مكافحة الفساد وغسيل الأموال الدوليين،
5. دور الأجهزة الرقابية عند مكافحة الفساد وتشجيع الشفافية،
6. الإجراءات الضرورية ضد الفساد من وجهة نظر المانحين من أعضاء الشراكة،
7. الإجراءات الضرورية من أجل تشجيع الشفافية ومكافحة الفساد وخاصة في مجال الحصول على النتائج،
8. تقرير حول النتائج الحالية لمجموعات العمل بمنظمة الإنتوساي حول المكافحة الدولية لغسيل الأموال والفساد.

علاوة على ذلك قدم ممثلون عن الأجهزة الرقابية لكل من الإكوادور وهندوراس،العراق، إيطاليا، كولمبيا، كوبا، ملداو،ناميبيا، هولندا، بنما، الباراغواي، السينيغال وفينيزويلا، قدموا تقارير حول التجارب العملية لمكافحة الفساد في بلدانهم.

وقد ناقش المشاركون في الندوة خلال الجلسة العامة وبعد انتهائها المحاضرات الأساسية من أجل تبادل الآراء والتجارب.
تم توزيع ثلاثة مسائل على الندوة على ستة مجموعات، تتعلق بدور الأجهزة الرقابية حول مكافحة الفساد، لمناقشة النقاط المطروحة في الجلسة العامة وذلك من أجل تقديم الإقتراحات والتوصيات لمواصلة أشغال الندوة.

وقد طرحت نتائج ومبادرات مجموعات العمل للمناقشة على الجلسة العامة وتم أخذها بعين الإعتبار.

ويوجد ملخصا لنتائج مجموعات العمل تحت النقطة " III نتائج الندوة ".

وقد كان المشاركون في الندوة على اتفاق وقناعة تامة بأن الفساد يمثل مشكلة شاملة وعالمية، كما أنه يسيء للمالية العامة والنظم القانونية والحقوقية والرفاهة الإنسانية ويضع الأمن الإجتماعي في خطر ويصعب الحد من الفقر.

وقد لاحظ المشاركون بصورة خاصة النقاط التالية:

ـ تقوية وتشجيع التعاون الدولي بين المؤسسات خلال مكافحة الفساد، والعمل على تشجيع تبادل المعلومات من أجل تحسين وتطوير تبادل التجارب والمبادرات، وكذلك التعاون الإستراتيجي بين المؤسسات المعنية بكافحة الفساد،

ــ إنشاء شبكات عامة لمكافحة الفساد عبر الحدود وذلك من أجل تسهيل الواجبات المختلفة ولإعداد مجموعة من المعطيات.

دعم وتقوية التعاون لكل جهاز رقابي على حدة وكذلك مجموعات عملها الإقليمية من قبل الإنتوساي مع المنظمات الدولية مثل منظمات الأمم المتحدة المتخصصة والبنك الدولي ومنظمة التنمية والتعاون الإقتصادي، والمؤسسة الدولية للمراجعة ومكتب الإتحاد الأوروبي لمكافحة الغش والإحتيال ومنظمة الشرطة الدولية لمكافحة الجريمة وكذلك مع المجتمع المدني.

إعداد التوجيهات الخاصة والمراجع لكل جهاز رقابي ، وتشجيع التعاون الإستراتيجي في نطاق الإنتوساي من أجل مكافحة الفساد والإحتيال وسوء الإدارة، وكذلك سياسة اتصال متناسقة وتطبيقات فعالة لهذه التوجيهات واتصالات عملية مع مبادرة الإنتوساي للتنمية ومؤسسات الإنتوساي الأخرى.

إعداد دليل عملي لوضع إعلان ليما ومكسيكو، وتشجيع تكوين متناسق ومتجانس وكذلك اتخاذ أداة باريفيو Peer Review.

تحتوي الفقرة " III مداولات الندوة " على ملخص لجميع المشاورات والإقتراحات من المساهمات والمحاضرات وكذلك مجموعات العمل والإشتراك في المناقشات خلال الجلسة العامة.

وتتضمن الفقرة " VI نتائج الندوة " النتائج والتوصيات التي تمت المصادقة عليها بكل تفهم وبالإجماع من قبل المشاركين في الندوة خلال الجلسة العامة.

وقد بين استفتاء من خلال المشاركين، الفقرة " V التقييم " وأظهر مقياس خاص ورفيع لنجاح الندوة.

II. افتتـــــــاح الندوة ـ نظرة عامة ـ

وأرسل السيد د. هانس فيشر رئيس جمهورية النمسا كلمة بالفيديو إلى الندوة 20 بين الأمم المتحدة والإنتوساي، موجها التحية الحارة لجميع المشاركين بالندوة، معبراعن شعوره العميق لأهمية التعاون بين الأجهزة الرقابية دوليا، من خلال مؤسسات الإنتوساي، كما يشعر باعتزاز، حيث أن النمسا تدير وتسير الأمانة العامة بمنظمة الإنتوساي منذ 50 سنة. وأضاف، بأنه ومن أجل تحقيق ديمقراطية وظيفية، فإنها تتطلب ممارسة رقابة مالية فعالة، والتي تعتبر الشرط الأساسي لنجاح شؤون الدولة، وأن لموضوع مكافحة الفساد مفهوم خاص وعميق.

ووجه الأمين العام لمنظمة الإنتوساي ورئيس الجهاز الأعلى للرقابة المالية العامة والمحاسبة النمساوي د. يوسف موزر تحيته للمشاركين وشكره لمنظمة الأمم المتحدة كمنظم أساسي للندوة، وللتعاون الجيد والوثيق منذ ما يقارب من 40 سنة بين المنظمتين.

وأضاف د. يوسف موزر في كلمته، بان الفساد يمثل أكبر التحديات لدولة القانون ومباديء الديمقراطية، وكذلك يهدد الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي، كما أنه يمثل من الواجبات الأساسية للمجتمع الدولي برمته، مؤكدا على التحديات التي تواجه مكافحة الفساد.

وأشار، بأنه يلزم على الندوة أن توضع الشبكة الدولية لمكافحة الفساد من قبل جميع المشاركين في موقع الشفافية وتبادل الآراء والتجارب، وذلك بتوضيح الإهتمامات والشروط الضرورية للأنشطة الناجحة والواضحة لأعمال الأجهزة الرقابية. كما أوضح الأمين العام في كلمته بأنه لا مجال للإختلاف في ذلك " من حيث تحقيق مكافحة فساد فعالة وذلك باستخدام الشفافية والتعاون في المسائل الأساسية لكل مؤسسة ذات الصلة "، بحيث يلزم اتخاذ المسؤوليات بشكل فعلي وعملي، كما يلزم أن يسود تبادل المعلومات العملية بشكل فعال. وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار ذلك كأهداف وواجبات الندوة حول موضوع: **" الإنتوساي شريك فعال ونشط في الشبكة الدولية لمكافحة الفساد، من اجل تحقيق الأمن الإجتماعي والقضاء على الفقر" وذلك بدعم التعاون وتقوية تبادل المعلومات.**

وأكد ممثل الأمم المتحدة في كلمته، د. توماس ستلنز رئيس قسم الشؤون الإقتصادية والإجتماعية بمنظمة الأمم المتحدة على ضرورة التعاون في مجال مكافحة الفساد. واعتبر بان الفساد هو المسؤول الأول عن النقائص في مساعدات النمو، والبنية الأساسية التي تعترض الدول النامية. مضيفا، بان الأمم المتحدة قد أقرت في مكافحتها للفساد معاهدة سنة 2003 **" معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد "**، والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 2005. وتناولت هذه المعاهدة (الإتفاقية) وأكدت على تشجيع وتقوية الإجراءات الضرورية من أجل تحقيق وقاية فعالة وشفافية لمكافحة الفساد، وكذلك العمل على تشجيع الإستقامة وتحسين الإدارة العامة النظيفة والسليمة، والمساءلة في التسيير الإداري العام.

وبما أن الفساد متعدد الأطراف ويتزامن ومتصل بالعديد من القضايا الإجرامية كغسيل (أو غسل) الأموال، وكما يعتبر قضية تأديبية، حيث يعتبر في النهاية من القضايا الأساسية لضرورة مشاركة المجتمع المدني. وبذلك تستطيع الإدارات المعنية بوضع تجارب إحصائية وآليات لتشجيع الشفافية والمشاركة في القرارات السياسية من اجل تحسين عمل الإدارات العامة والحماية والوقاية من الفساد.

III. مداولات النـــــدوة

مدخـــــــــل

أظهرت المحاضرات والتقارير والمناقشات بان منظمة الإنتوساي ومجموعات عملها الإقليمية وكذلك الأجهزة الرقابية، يعتبرون شركاء نشطين في الشبكة الدولية لمكافحة الفساد.

فقد شاركت الإنتوساي والأجهزة الرقابية وبطرق مختلفة ومتنوعة في مكافحة الفساد. وكما أشار عنوان الندوة، فقد أنجزت الأجهزة الرقابية عملها بكامل الشفافية عند إعداد تقاريرها حول النتائج المالية ومهماتها العامة، وكذلك عند البحث عن الإقتصاد والريعية والصلاحية بأنشطة الإدارة العامة. وتظهر مجريات التحقيقات بأن فساد بعض الموظفين والمحتالين تختفي عند التحقيق.

وأشار الأمين العام في كلمته حول التأثير الردعي لعمل الأجهزة الرقابية، فحينما يكون الموظفون مرتشون، فإنهم يأخذون بعين الإعتبار بأن هناك خطر كشفهم، ويعتبرون أن هذا الخطريتناسب مع عملية الفساد والرشوة.

لم تقتصر أنشطة الأجهزة الرقابية والإنتوساي حينئذ على هذا المجال فقط، فقد أظهرت المناقشات، بان الأجهزة الرقابية لديها تحت التصرف رأس مال وفير. فعند وجود الإستقلالية والأخذ بعين الإعتبارالتزود بالتجهيزات اللازمة والإمكانيات التدريبية الدقيقة وكذك الوجود تحت التصرف الدعم الفني، حينئذ تستطيع الأجهزة الرقابية انجاز مهامها في مجال مكافحة الفساد بفعالية قصوى.

وهذا لا يعني بدون شك، أن الأجهزة الرقابية تستطيع التراجع عن العمل الذي قامت بإنجازه بارتياح وقناعة، حيث أن تحقيق النتائج، لا يمكن أن تكون متساوية ومتشابهة بين جميع الأجهزة الرقابية. وهناك إمكانية لبعض الأجهزة، أن تتوصل للتأثير المباشر من خلال تطوير اللوائح والأحكام القانونية والإستراتيجية من اجل مكافحة الفساد. فالجهاز الرقابي الفيديرالي الروسي، على سبيل المثال، لديه تأثير فعال من خلال برنامج عمل**"مجلس مكافحة الفساد الحكومي "** وقام بتطوير خطة من أجل مكافحة الفساد. وهناك أجهزة رقابية أخرى، ليس لديها إمكانية التأثير سواء على المستوى الإستراتجي أوالقانوني، من أجل العمل على إعدادها وتطويرها.

تستطيع الأجهزة الرقابية إعادة النظر في العديد مما أحرزته من مكاسب، فيلزم في هذه الحالة بذل المزيد من الجهد فيما يتعلق بتحسين تبادل المعلومات حول عملها واستخدام أفضل الممارسة. وطالب العديد من المشاركين في الندوة مواصلة بذل المزيد من الجهد، فأوضح مثال لذلك، متابعة أنشطة مجموعة عمل الإنتوساي لمكافحة غسيل الأموال والفساد: تعمل هذه المجموعة في نطاق هدفها التوجيهي في الفترة 2008 – 2011 (تحت رئاسة الجهاز الرقابي لكل من مصر والبيرو) تعمل على إنشاء موقع بريد إلكتروني الذي يستطيع تخزين كافة الوثائق التي تساعد الأجهزة الرقابية عند مكافحة غسيل الأموال وأخطار الفساد من خلال موقعها الرسمي.

ويجب في نطاق خلاصة نتائج الندوة، وفي الصفحات التالية، توزيعها على ثلاثة مجالات. المجالات التي حققتها سابقا منظمة الإنتوساي وأعضائها أحسن النتائج. المجالات التي لا زالت تتطلب المزيد من العمل والمناقشة. والمجالات التي لازالت ضعيفة في بعض المواقع لدى بعض الأجهزة الرقابية والتي تواجه هذه التحديات لحد الآن.

أ ـ الإنتوســـــــــاي ـ شريـك فعال ونشط

طبقا لإعلان ليما وإعلان مكسيكو الأخير، تلعب الإستقلالية العملية دورا فعالا ومفهوما مركزيا لدور الأجهزة الرقابية. يجب على رؤساء الأجهزة الرقابية أن تتصرف بكامل الحرية لدى إنجاز أنشطتهم، ويجب ضمانة الدخول للمعلومات بكافة المؤسسات العامة. كما يلزم أن لا تمنع الأجهزة الرقابية من الدخول لهذه المجالات. وبالتالي يلزم، ومن خلال مجالات المؤسسات العامة كشف الفساد، حيث أن هذه المجالات يستخدمها بعض الموظفين لإخفاء الإختلاس والفساد. ومن أجل الحماية من هذه الأنشطة، قامت الإنتوساي بتطوير مدونة للأخلاق والسلوك، حيث تمكن المدقق من انجاز مهامه بكامل الإستقامة والإخلاص.

تستطيع الأجهزة الرقابية، ومن خلال رقابة الحسابات الختامية أن تحقق ضمانة الموارد، التي تم انجازها بشكل عملي، وإمكانية توجيهها للبرلمانات الوطنية للمناقشة. وفي حالة ترك نتائج هذه الرقابات بدون إقرارها طبقا للقوانين النظامية، أو تحوم حولها بعض التساؤلات، تستطيع الأجهزة الرقابية مواصلة البحث وتسليمها إلى السلطات المسؤولة. فعلى سبيل المثال، فقد توصل الجهاز الرقابي الأوكراني بتأسيس شبكة شاملة بالمؤسسات العامة ونظام قانوني. وبواسطة مساعدة هذا النظام، ومن خلال تبادل المعلومات، تم تسهيل مواصلة إحالة قضايا الفساد االمشكوك في أمرها إلى السلطات المعنية.

وعلى أساس موقفها والحقائق التي لديها،حيث يكفيها إلقاء نظرة حول كافة تسيير بنود الميزانية، فإن الأجهزة الرقابية تتمتع بالصلاحيات اللازمة في هذه المجالات بالكشف عن أخطار الفساد والإختلاس. فهكذا، اعتبر كذلك المدققون بكل من بولونيا والمملكة المتحدة، حيث اخذوا بعين الإعتبار وبشكل واضح أخطار الفساد والإختلاس.

كما تمكن أيضا، وضعية الأجهزة الرقابية من تفهم أحسن من اجل التفطن لعوامل الإحتيال والفساد. وتعمل الرقابات الرسمية بإفريقيا على تأسيس بنك معلومات حول اكتشاف عوامل الإحتيال والفساد، وتستخدم الأجهزة الرقابية تجاربها من أجل انجاز وإملاء النقائص في التحاليل وتحسين التفهم، وتتساءل، لماذا تتحقق القابلية للفساد ؟. وتعتبرمثل هذه الإجراءات ذات معاني أساسية وجوهرية: ففي كل دولة في العالم، تعقدت الأنشطة الإقتصادية بشكل متصاعد في الإدارات العامة. وأصبحت الأنشطة الإقتصادية في تزايد مستمر وبشكل معقد بالإدارات العامة. وبذلك، نتج عنها العديد من الأنشطة، حيث تزايدت مجالات عمل وأنشطة الدولة، وعلى سبيل المثال: من خلال تأميم المؤسسات المالية نتيجة الأوضاع الإقتصادية الحالية. ويمكن أيضا و بالترابط، مع تطوير مؤسسات ونظم عامة معلوماتية (Systeme - IT) جديدة من اجل تنفيـــــــذ وتسديد التعويضات المالية للخدمات أو الإنجاز والتزود بالأنشطة.

وعندما تستلم المؤسسات العامة واجبات جديدة، فقد يمكن حدوث إغفال في بعض إمكانيات إنجازها، نتيجة النقائص في تجاربها، والذي ينتج عنه تقليص أنشطتها وتجاربها في هذه المجالات. كما ينتج عنه تصاعد تسرب الفساد والإختلاس. فلدى أعضاء الإنتوساي في هذه الحالة الفائدة والإمكانية، لتستطيع من خلال التجربة الإستفادة من بقية الأعضاء الأخرى، وانجاز أنشطتها حسب مقتضيات الظروف. ويجدر بالذكر الجهاز الفيديرالي للرقابة الروسي، كما تقدم، حيث استفاد من أنشطة الرقابة للجهاز الرقابي للمملكة المتحدة في إعدادها للألعاب الأولمبية سنة 2012 بلندن، وذلك من أجل وضع برنامج عمل للنفقات العامة، التي من المنتظر إعدادها لقمة (التعاون الإقتصادي الآسوي ـ الباسيفيكي) سنة 2012 بفلاديفوستوك و للألعاب الأولمبية سنة 2014 المزمع تنظيمها.

ومن الصعوبات المحيطة بالإحتيال والفساد، تتمثل في النقص بتعريف هذه الظاهرة. ومن خلال اعتماد معادة الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الفساد، ظهرت ولأول مرة خطوة في اتجاه اتخاذ تعريف مشترك. وقد تتطلب ذلك بعض الوقت، حتى توضح تطويره في القوانين الوطنية، ثم تمت مواصلة اتخاذ بعض الخطوات في هذا الصدد. وأقبلت الإنتوساي، وبالنظر لوظيفتها، على انجاز التوجيهات والمداخل لذلك، بمساعدة المراقبين للحسابات، من أجل الإدراك والفهم للحصول على المواقف لعملهم. وقد تم تطوير معيار ـ الإنتوساي للأجهزة الرقابية (ISSAI 1240) في مجال الإحتيال. وقد تتطلب ذلك ضرورة تطوير معيار مشابه في مجال الفساد. وهناك الكثير من العمل من أجل تطوير مجال الأنشطة الرقابية، ومن أجل أيضا، تقليص الخطر من الفساد من خلال تطوير نظام رقابي داخلي فعال ومتين.

تبين في نطاق الندوة، أن محيط التحديات من الفساد والإحتيال من وجهة نظر الإنتوساي ومنظمة التنمية والتعاون الإقتصادي متطابقة بأية حال. ويتمثل مركز الإهتمام، فيما يتعلق بأنشطة منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي، في الإقتراحات من أجل تحسين االحاكمية والرقابة الداخلية من خلال التركيز على الرقابة و إعداد التوجيهات والقيادة التنظيمية. وخلال الندوة تم وبالتوازي بين إعدادات منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي المتعلقة بالتوجيهات، من جهة، ونشاط الإنتوساي من ناحيتها، الذي تضمن إعداد التعليمات والمداخل (مدخل) للرقابة المالية وبناء القدرات المهنية. وأخيرا تم أيضا التنفيذ حول الهدف 2 لجان الإنتوساي وكذلك حول أنشطة مبادرة الإنتوساي للتنمية. كما أشار العديد من المحاضرين للجهود التي تبذلها منظمتهم من أجل القضاء على الفساد الداخلي، الأمر الذي كشفته وأظهرته العديد من الأنشطة العامة.

وتم ذكر وتسمية مجالان، حيث أظهرا، أن الإنتوساي شريك قوي وفعال في مجال مكافحة الفساد. وأن الأجهزة الرقابية تعرض على البرلمان وكذلك على رئيس الدولة تقاريرها ونتائج رقاباتها في العديد من المناسبات. وبذلك تكون الأجهزة الرقابية قد نشرت نتائج رقاباتها، وهذا ما التمسه وطلبه الأمين العام من أجل تقوية ودعم الردع. فحين تنشر الأجهزة الرقابية نتائج الأبحاث والمراقبات فإنهم يضعون إتمام تقديم وثائقهم تحت تصرف هذه المؤسسات التي تريد التعرف على المزيد من التجارب، والذي طالبت التأكيد عليه منظمة الإنتوساي.

والمجال الثاني والأخير، والذي يجب تسجيله والتمسك به، فالحقيقة، أن الإحتيال ـ مثل ما عرفته وقدمته منظمة الأمم المتحدة ـ يتطور بشكل ديناميكي ويظهر بتهديد متجول وبصورة دائمـــــــة.

وعندما تنجز الأجهزة الرقابية تحاليل الخطر (مثل ما ظهر بدولة بولونيا تقريبا) أو (جنوب إفريقيا) من اجل كشف الفساد والثغرات في التحاليل، فيجب مهما كان الحال عدم النسيان، التمسك وبصورة دائمة، ظهور التهديد أو التحدي . الحقيقة، أنه تم طرح هذه المسائل على بساط البحث بشكل ناجح، وأظهرت، أن منظمة الإنتوساي، وبالنظر لجميع المجالات المذكورة، شريك فعال في مجال مكافحة الفساد.

ب. الإنتوساي – مجالات مع الحاجة لأعمال ملموسة

وجد العديد من المحاضرين في نطاق الندوة والمناسبات أيضا، طرح الصعوبات والتحديات التي تعترضهم. وتجدر الإشارة، أنه تمت إثارتها في الكثير من المناسبات، حيث أن المصادر التي تم توزيعها على الأجهزة الرقابية اتسمت بصعوبات متزايدة ومتكررة بالإدارة العامة، وغير كافية في غالب الأحيان.

وأثناء ذلك، هناك بعض الأجهزة الرقابية تعمل بكامل اتفاقيتي إعلان ليما ومكسيكو، كما تبذل بعض الأجهزة الأخرى حاليا، جهودا مختصة من قبل المشرعين للقانون لتطبيقهما، حيث يطالب الإعلانان وضعها موضع التنفيذ سواء في الإستقلالية أوفي نطاق التنظيم والموارد. ومن اجل أن تتوصل الأجهزة الرقابية حماية هذه الحريات، يجب على منظمة الإنتوساي وبالتعاون مع المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي مواصلة البحث السريع عن الإعتراف الدولي بأهداف وميزات إعلانات ليما ومكسيكو. حينئذ، تستطيع الأجهزة الرقابية مواصلة مكافحة تحديات الفساد والإحتيال بشكل فعال. ولا يقدر بثمن ذلك التقرير الذي أعدته مبادرة الإنتوساي للتنمية حول إجراءات التكوين ومساعدات أخرى للأجهزة الرقابية، حيث بمكن استثمارها بشكل فعال، وذلك عندما يتم إصدار وإقرار القوانين للأجهزة الرقابية، والمتعلقة بالحرية والتصاريح والتراخيص، ومراقبة مجمل الواردات والنفقات والإعلان عنها في تقارير.

و طرح خلال المناقشات إعادة التأكيد، بان يتم الإنجاز الكامل للمعايير والمداخل(مدخل) وخاصة في المجالات المعقدة والديناميكية، التي تتطلب التطوير بصورة مستمرة. وقد أكد العديد من المحاضرين على ضرورة متابعة معيار ISSAI - Norm 1240 في مجال الفساد. وفي هذه الحالة، يلزم على بعض الأجهزة الرقابية العمل على اتخاذ المزيد من الخطوات الضرورية في هذا الصدد.

إن وكالات الأجهزة الرقابية تم فهمها وإدراكها بصور مختلفة، حيث أن لدى بعض الأجهزة الرقابية، عند مكافحة الفساد واجبات كفيلة وواضحة، بينما ينقص ذلك في بعض الأجهزة الأخرى. وبقطع النظر عن المعايير المتعلقة بالموضوع، فإن المدققين في القُطاع الإقتصادي الخاص يبذلون الجهود بشكل ملحوظ،، ويتمتعون بكسب الخبرات الإضافية في مجالات مكافحة الفساد والإختلاس نتيجة الأخطار التي تعترضهم يوميا خلال انجاز الأنشطة الرقابية. وقد عرضت المملكة المتحدة على سبيل المثال رخص قبول بجامعة Portsmoouth خلال الفترة الماضية لبعض الموظفين في مجال الإختلاس والفساد، حيث التحق 9000 شخص تقريبا بصورة رئيسية، كمدققين بمجال القطاع العام. وبالطبع، فإنه ينتج عن ذلك الزيادة في النفقات.

ويستطيع التكوين الإضافي، من خلال ذلك، تنبيه وإيقاظ اهتمام المانحين لتشغيل المزيد من العاملين، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، يعمل تصاعد التعقيدات بمحيط العمل وأخطار الفساد الناجمة عن ذلك، التأكيد عند الضرورة لمثل هذا التكوين. وعند عدم وجود متابعة وتعقب لحالة عقابية من حالات الفساد، يمكن في هذه الصدد، أن الجهاز الرقابي تنقصه الإثباتات الضرورية، التي تتعلق بموضوع التكوين أو التكوين الغير المكتمل. وقد يمكن أن توجد إمكانية تقديم عرض من قبل الأمم المتحدة قي مجال التعاون الوثيق وخاصة فيما يتعلق بتأسيس " أكاديمية مختصة في مجال مكافحة الفساد " وتعتبر هذه الإمكانية بمثابة مناسبة لتعميق مجال التعاون. وحول الإنتوساي، يمكن إبلاغ هذه المعلومات إلى جميع الأعضاء.

وقد رحب الكثير من الأعضاء المشاركين في الندوة بالمبادرات التي تهدف لتحسين تبادل المعلومات والمعطيات، مثل اللجنة ذات المهمة الخاصة التي أنشأتها منظمة الإنتوساي سنة 2007 والمتعلقة باستراتيجية الإتصال. وقد أكدت وأثبتت الإنترنات أنها وسيلة اتصال ذات أهمية بالغة فيما يتعلق بتبادل المعلومات، الأمر الذي يمكن أن تكون مساعدا كأداة اتصال (Collaboration Tool)، حيث اقترح الجهاز الرقابي الهندي ومبادرة الممارسة الجيدة للجهاز الرقابي لبيرو، الإشراف على الموقع الإلكتروني لمجموعة العمل لمكافحة الفساد والإختلاس، حيث يوجد ببرنامج الأمم المتحدة/ الإنتوساي سابقا، والذي قام بتطويره الجهاز الرقابي الكوري، حسب الأسس التي أقرها مؤتمر ٱلإنكوساي التاسع عشر، وذلك من اجل إمكانية سماح تبادل المعلومات بشكل جيد، وبالتالي من اجل وضع مساهمة تطوير ميزات أهداف الألفية المتحققة.

وبالتالي، رحبت الندوة بمقترح الجهاز الرقابي الكولمبي، يتمثل في إعداد موقع الممارسة الجيدة، الذي تم عرضه والمتعلق بالمعلومات حول مواصلة رقابة التكليف والقرارات والمجالات بأخطار الفساد ، وكذلك توصيات حول محيط بما يسمى الأخطار. وكما تم التأكيد عليه في نطاق المناقشات، فإنه ذا معنى قوي بالنسبة للأجهزة الرقابية، ليس فقط في الوقت الحالي وإنما أيضا لمعرفة الأخطار المستقبلية.

تم إلفات النظر في العديد من المحاضرات والمناقشات حول تجارب الدول الأعضاء حول استعمال حلول البرامج الإلكترونية - IT - وذلك من اجل تحسين إعداد المعلومات أو حماية إضافية للمدققين. استخدم العديد من الأجهزة الرقابية، خلال ذلك، البرامج الإلكترونية من اجل انجاز الأنشطة الرقابية بشكل نظامي، ومن أجل أن يتمكن فريق الرقابة مواصلة عمله بشكل متناسق. تستعمل بعض الأجهزة الرقابية الأخرى الموقع الإلكتروني من اجل وضع كافة المعلومات تحت التصرف، وبلا شك، يمكن من خلال استثمارات هادفة تجهيز مصادر عملية، وأيضا مواصلة التحسين والتوسيع، وبذلك يمكن للأجهزة الرقابية انجاز عملها كشريك فعال في الحماية الجيدة، من خلال مكافحة الفساد الإحتيال. ويوجد خلال ذلك، وبوجه خاص، العديد من الأمثلة، بحالات الفساد والإختلاس والإحتيال التي تجتاز حدود الدول بشكل واضح، وبذلك يتطلب فيما يتعلق بهذا الصدد، العمل على تطوير تبادل المعلومات وتسهيل تجاوز حدود الدولة. فعندما تواجه دولة لوحدها مكافحة مثل هذه الحالات في مجال الفساد والإختلاس والإحتيال، فيمكن أن يكون ذلك فعالا من أجل مكافحة الأخطار التي تعترض حدود وطنها، ولكن هناك احتمالا بان يكون الثمن غاليا، واحتمال انتقال هذه المشكلة إلى البلدان المجاورة.

اقتراحات وتوصيات عملية لمجموعات العمل من اجل حل المسائل المطروحة، كالتالي:

. إضافة إلى تطبيق المعرفة والقدرات المهنية المصادق عليها والتقييمات المقارنة، يمكن للأجهزة الرقابية أن تباشر بمقاومة الفساد اعتمادا على الإجراءات التي تعمل على تحسين المهارات المهنية واستخدام الممارسة الجيد - Best – Practies . ويمكن لمثل هذه الإجراءات العمل على تطوير المهارات والقدرات (وحسب الإمكان في نطاق المسؤولية) وذلك من اجل مساعدة السلطات المختصة في مجال مقاومة الفساد. إضافة، يجب على الأجهزة الرقابية التأكيد على مجهوداتها المثالية وذلك بدعم وتعميق ونشر ثقافة الشفافية والإخلاص والنشر والأخذ بعين الإعتبار المساءلة وكذلك أصول السلوك الجيد.

. يجب على الأجهزة الرقابية المشاركة وبكامل المسؤولية تطوير وتحقيق التوجيهـــــــات لـ " الحاكمية الجيدة "، والتي يلزم أن تتفهم الإلتزام بالشفافية والوضوح والشفافية.

. وفي نطاق عملهم الرقابي، يجب على الأجهزة الرقابية إنجاز التحاليل التفصيلية بصورة مستمرة والمتعلقة بالأخطار، محتوية على تحليل الفساد. ومن أجل انجاز ذلك، يتطلب من الأجهزة الرقابية تطوير مهاراتهم التحليلية الضرورية.

. وهناك جزء من مهمات الأجهزة الرقابية، يتمثل في ضمانة تطبيق أساليب مهنية مصادق عليها ومعايير أخلاقية مرتفعة وسلوك في التصرف الحسن ومقترحات للحاكمية الجيدة وكذلك الضمانة الفعلية من اجل مكافحة الفساد. وفي هذا الصدد، يجب على الأجهزة الرقابية التفكير، كيف يمكن ضمانة، أن المجموعات المستفيدة المعنية تعرف نشر خشيتهم المتعلقة بأخطار الفساد. وبالمقابل، يلزم التأكيد، أنه كيف يمكن للأجهزة الرقابية نفسها تستطيع الأخذ بعين الإعتبار بصورة أفضل بممثليها بالبرلمان والإدارات العامة فيما يتعلق بأخطار الفساد.

. يجب على الأجهزة الرقابية الإجابة على مسؤولياتهم من أجل التطوير المستمر لمسؤولياتهم الخاصة، وتحسين الخطوات الضرورية في نطاق مهمات الرقابة (القدرات، المهارات، والمناهج والطرق). ويجب عليهم تركيز مجهوداتهم على الرقابة من الفساد والإختلاس والإحتيال، و دعم التعاون الدولي كوسيلة لتحقيق أهدافها، متضمنة التعاون مع منظمة الإنتوساي ومجموعات العمل الإقليمة ومبادرة الإنتوساي للتنمية. ويجب أن يتمثل هذا التعاون في التحرير والنشر، وكذلك النشر النوعي لمعايير الرقابة المالية.

. وبالنظر إلى الإزمة الإقتصادية، وخاصة المساهمة الحكومية (العامة) في القطاع المالي الناتج عن ذلك، إنه لمن الأهمية بمكان، انجاز جرد بالكفاءات الموجودة بالأجهزة الرقابية، من حين إلى آخر، من أجل التحديد والإطلاع على الممارسة الجيدة.علما، بأن مهارات الأجهزة الرقابية في هذا المجال محدودة ومختلفة من دولة إلى أخرى.

يجب على الأجهزة الرقابية، أن أمامها شبح أخطار الفساد، الذي يتواجد في العديد من المواقع للدولة، والعمل على تطوير خطة من أجل الوقاية من الفساد. وهذا يمكن أن يتضمن آليـــــات

للإجراءات، وذلك بعد الرقابة، والتي تعتبر كهدف أساسي من أجل دعم النظم الرقابية والمعلومات، وبناء القدرات المهنية بداخل المراكز التي تمت رقابتها.

. تستطيع مجموعات العمل الإقليمية الإستفادة من التجارب التي أعدتها الـ " OLACEF " المنظمة الأفريقية للأجهزة الرقابية من اجل إعداد دليل المحتوي على نصائح للأجهزة الرقابية في المجالات النوعية.

. يجب على الإنتوساي تشجيع إمكانيات تبادل التجارب (Peer Rewiews) بين الأجهزة الرقابية، لتستطيع المطالبة بتقييم موضوعي لإنجازاتها من أجل القضاء على خطر الفساد.

. وبالتعاون مع المؤسسة الدولية للمراجعة (IIA)، يجب على الإنتوساي إعداد التوجيهات لدور وفحص الرقابة الداخلية، وكيف يمكنها مساعدة ودعم عمل الأجهزة الرقابية، وكيف يمكن أن تكون كمصدر عند تقييم إمكانية الوثوق بإنجازاتها. وان اكتشاف حالات الإختلاس بشكل مبكر و كذلك علامات الفساد والإحتيال، يمكن ضمانتها، خاصة، بمراجعة داخلية فعالة في جميع المؤسسات الحكومية العامة.

حينئذ، فقد يواجه أعضاء الإنتوساي تحديات، ولكن فقط في بعض مجالات التقدم المنجزة. وإذا ما توصلنا ونجحنا في توسيع هذا التقدم على جميع الأجهزة الرقابية، فحينئذ، ستكون الإنتوساي قادرة على المساهمة بشكل فعال كشريك.

جـ. التحديات المستقبلية

عبر العديد من المحاضرين خلال الندوة عن إبراز، أن الإنتوساي غنية بالرأسمال الإنساني، تتناسب مع أعضائها المنتسبين من الأجهزة الرقابية. وهذا يعكس في الواقع ضرورة مكافحة خطر الفساد، الذي يتجدد، وله التفكير الواسع. وقد تم متابعة نقطة البداية العديد من الأعضاء في بلدانهم. والتي تمثل الحالة الجيدة لممارسة التطبيق، وسيطرح تقريرا حول هذه النقطة خلال المناقشات.

وقد وجه رئيس الجهاز الرقابي للنرويج ورئيس مبادرة الإنتوساي للتنمية الإنتباه حول الحقيقة بأن ـ وبالرغم من التجربة الغنية والوضع من التعاون ـ نجاح مكافحة الأخطار يتوقف في غالب الأحيان على استعداد المنظمة المانحة، فيما إذا كانت على استعداد بوضع الموارد الكافية تحت التصرف. لقد وضع البنك الدولي النقاط على الحروف، بأنها تريد التعاون مع الإنتوساي مستقبلا بخصوص هذا الموضوع، ورغم ذلك فإن هناك خطر، حيث أن أنشطة الإنتوساي لا تستطيع التقدم بصورة فعالة، في صورة إذا لا يوجد تمويل على الأجل الطويل مؤمن من قبل مجتمع المانحين. وبخلاف ذلك، فإنه لا يمكن تحقيق هذه الأنشطة إلا جزئيا، فقط في حالة التأمين الجزئي للتمويل. وتتشابه الحالة بالنسبة للإستثمار ـ من أجل أحسن الخدمات بالمعلومات التكنولوجية: IT ـ و تسهيل التبادل بـ Best J Practices ـ أو من أجل إنشاء مصدر للمعلومات افتراضية والتي يمكن أن تعتمد عليها الأجهزة الرقابية.

وبالرغم من صلابة مبادىء وتوجيهات الرقابة، فإن بعض الأجهزة الرقابية تقوم حاليا ببذل المزيد من الجهود، من أجل الحصول على الدعم الكافي من حكوماتها ومشرعيها من أجل الضمانة الكاملة لاستقلاليتها التنظيمية والعملية والمالية. وبالنتيجة، فإن حجم أنشطتها يمكن أن يتقلص، بالنظر للنقص في الوسائل الكافية من اجل التوصل لتشغيل المزيد من الموظفين ذات الكفاءات العالية والتي تعتبر ضرورية لمكافحة الفساد.

وقد استجاب الأمين العام لطلب العديد من الأعضاء، واقترح المصادقة على إعلاني ليما ومكسيكو في نطاق قرار الأمم المتحدة، من أجل تحقيق مبادىء استقلالية الرقابة المالية العامة والدخول إلى المعلومات وكذلك الإستقلالية الكاملة والمتعلقة بالمعلومات حول نتائج عمل الأجهزة الرقابية على المستوى العالي وبصورة عملية.

وبالنهاية، وكما تمت الإشارة إليه في العديد من المناسبات، فإن مكافحة الفساد والإختلاس والإحتيال يعتبر مجالا معقدا جدا، بحيث أن الإستعمال الخاطىء للمعلومات يمكن أن يؤدي إلى خطر قبوله خلال الإجراءات القضائية. وعلى هذا الأساس، فإنه من المهم وفي نطاق الإنتوساي التفكير في دعم إضافي والذي تحتاج إليه الأجهزة الرقابية بالنظر للمتطلبات المتعلقة بالعمل من أجل مكافحة الفساد.

وقد تم تقديم التوصيات التالية من قبل مجموعات العمل تتعلق بحل هذه المسائل كما يلي:

• تقوية وتشجيع التقارير والعلاقات مع المؤسسات الأخرى والتي تعمل على استمرارية التكامل ومكافحة الفساد بجميع أشكاله وكذلك دعم التناسق وتبادل المعلومات والتعاون الإستراتيجي بين هذه المؤسسات.

• ويجب وجود للموظفين بالأجهزة الرقابية بالدول النامية وإجراءات للتكوين والتحسين. وليس فقط مواصلة وضمانة برامج وإجراءات التكوين الموجودة حاليا، وإنما أيضا الوضع تحت التصرف مصادر التي تعتبر ضرورية من أجل تمويل لمثل هذه البرامج في التكوين.

• تستطيع مؤسسات الشراكة الدولية مساعدة الأجهزة الرقابية في بناء القدرات وتطوير الأدوات التحليلية والتي هم في حاجة إليها من إيجاد الحلول للمساءل الشائكة خلال مكافحة الفساد. والشرط الأساسي لذلك، أن لا تعرض استقلالية الأجهزة الرقابية في موقع الخطر.

• يجب على الأجهزة الرقابية مطالبة حكوماتهم وبرلماناتهم بأن مبدأ الإستقلالية المصادق عليه بالإنتوساي يمكن تحقيقه بالكامل، ويمكنهم من الدخول إلى المعلومات في نطاق مهامهم، من أجل أن تنجز الرقابة بشكل فعال وفي أحسن ظروف المعرفة. ولهذا، فإن هناك احتمال ضروري لتحسيس المشرع المتعلق بأهمية الشفافية والمساءلة.

• يجب على الأجهزة الرقابية الإرفاق في تقاريرهم الرقابية التوصيات المتعلقة بالتغييرات في التعليمات القانونية، من أجل ضمانة تطبيقها في هذا المجال بصورة فعالة. وإذا ما سمح بذلك تفويض الأجهزة الرقابية، يجب التقديم إلى الأجهزة الرقابية، المبادرات المتعلقة بالإجراءات السياسية الجديدة، من أجل التمكن من القضاء والكشف على النقاط الضعيفة التي تضاعف أخطار الفساد.

• يجب على الأجهزة الرقابية، وتحت رئاسة الإنتوساي، دعم تعاون دقيق من أجل مقاومة الجريمة المنظمة. وهذه، يجب أن تتضمن أيضا الإعداد والموافقة الجماعية و دليل استعمال. إضافة، فقد تم اقتراح دعم التعاون الإستراتيجي بفضل التطور التكنولوجي الجديد وأدوات الإتصال، كاستخدام وتطوير الإنترنيت كأداة اتصال جيدة من اجل التعاون في نطاق الإنتوساي.

• هناك العديد من المنظمات، لها إجبارية التصرف في مكافحة الفساد والإحتيال والإختلاس. ويجب على المنظمات المانحة التأكد من أن الوسائل الممنوحة، قد تم استعمالها لتحقيق الأهداف المرسومة لها، واتخاذ الحذر بأن تصرح الحكومات رسميا على استعداد لمكافحة الفساد، وواجب توجيه انتباه خاص لإيجاد تمويل استثمار معقول وحكيم للبنى التحتية الوطنية من اجل تسهيل هذه المهمات.

• يجب على الأجهزة الرقابية، الأخذ بعين الإعتبار التوجه مباشرة للمشرعين، من أجل تفادي أي تأثير من جانب السلطات التنفيذية.

• ويجب أن يوجد قرارا من الأمم المتحدة يعتمد على إعلان ليما ومكسيكو اللذان يحددان استقلالية الأجهزة الرقابية ومديريها والمطالبة بها رسميا.

• يجب التفكير في إنشاء شبكة دولية لمقاومة الجريمة والفساد، مجتازة للحدود الوطنية. ويجب على الإنتوساي وأعضائها المساهمة في تطوير هذه الشبكة و، كما لديهم الحق في استخدام المعلومات الناتجة عن ذلك. ويلزم تحقيق تمويل ذلك، من قبل المؤسسات الدولية، وتأسيس شرطة حدودية للديوانة، ولتبادل المعلومات التي تسمح بمكافحة الفساد حتى دوليا.

ملخـــــص

أظهرت الوقائع بأن الإنتوساي تتمتع بالصفة الإحترافية وشريك نشط وفعال لكشف ومكافحة الفساد والإحتيال والإختلاس. وقد أظهرت الندوة، بأننا قد حققنا العديد من النتائج. فقد نجحنا في الإشارة إلى الكثير من المجالات، التي لا زالت عالقة، وتتطلب العديد من الإجراءات المختلفة حيث تم أخذها بعين الإعتبار حاليا، ولكن هناك إجراءات أخرى لازالت تتطلب المزيد من الجهود.

فضلا عن نشاطاتها الدولية، فإن للإنتوساي مكانتها الخاصة، يتمتع أعضائها بالتجارب المتعلقة بنماذج وتجارب عمل مختلف المؤسسات الحكومية التي لديها مختلف إجرات العمل الداخلية. ولذا، فإن أعضاء الأجهزة الرقابية هم اللذين يواجهون في غالب الأحيان أمثلة الفساد في مجـــال

عملهم اليومي الداخلي، وهم أيضا، يقدمون التقارير الموضوعية حول اكتشاف الفساد إلى السلطات القانونية والعدالة.

ويوجد في هذا المجال دائما، مجالات لها هامش أنشطة إضافية، تنجز بالمساعدة وأشكال تمويل ودعم مستحبة. ويعتبر ذلك من المنطقي، أن تعيد ندوتنا النظر لمثل هذه المجالات. وتظهر مناقشاتنا وبوضوح ، بأنه، وبالرغم للحاجة بالتصرف بمثل هذه المجالات ـ كما ذكر سابقا ـ تعتبر الإنتوساي وأعضائها، وبدون شك، أعضاء شراكة نشطة في مجال مكافحة الفساد.

نتائج النـــــــدوة
استنتاجـــات وتوصيـــــات

أولا: الإطـــار العـــام:

إدراكا أن الفساد مشكلة متفشية وعالمية، وأنه يهدد الأموال العامة والنظم القانونية والإزدهار الإجتهماعي، كما يعرض الأمن الإجتماعي للخطر ويعرقل مكافحة والحد من الفقر،

ودعما لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)،

وتأكيدا على إعلان ليما المصادق عليه سنة 1977 حول المبادىء التوجيهية للرقابة المالية والمعايير الدولية للأجهزة الرقابية العليا وكذلك على إعلان المكسيك المصادق عليه سنة 2007 حول استقلالية الأجهزة الرقابية، حيث يؤكد الإعلانان على أهمية أجهزة رقابية تتمتع باستقلالية ومهنية كشرط أساسي لرقابة عامة (حكومية) فعالة ولفاعلية مكافحة الفساد والفساد وسوء الإدارة،

واتفاقا بالإجماع على أن الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة لا تتمكن من انجاز واجباتها بفعالية وموضوعية إلا إذا وفر لها الدستور الإستقلالية المهنية والتنظيمية مع عدم إخضاعها لأية قيود في طلبها للمعلومات وحصولها عليها،

واقتناعا بأن التعاون الدولي الوثيق بين كل أصحاب المصلحة هو أفضل سبيل لإيجاد حل لمشكلة الفساد يشمل كافة الدول والمؤسسات،

واعترافا بالأهمية الأساسية التي ترجع للتعاون وبناء الشبكات بين كل الهيئات المعنية، وذلك لإنجاز مهامه بفعالية كجزء من عملية تبادل جيد للمعلومات وفقا لنصوص لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)،

وتأكيدا على الحاجة إلى تطوير إجراءات منع واكتشاف الفساد بالتبادل والمشاركة في التكوين والتدريب المهني الفعال وفي دعم شتى النشاطات من مكافحته،

وخشية من أن مشكلة الفساد قد تؤدي إلى تفاقم الإزمة الإقتصادية،

وإدراكا أن الشفافية عنصر لا غنى عنه في المكافحة الفعالة للفساد،

وعن اقتناع تام بأن استقلالية الرقابة المالية العامة (الحكومية) هي من الأركان الرئيسية في إطار الدولة الدستوري، وأن انجاز رقابة ذاتية مستقلة غير معتمدة على السلطات التنفيذية هو السبيل الوحيد لجعلها مساهمة موضوعية مضيفة للقيمة في حل أهم التحديات العصرية.

ثانيا: مهام وأنشطة الرقابة المالية العامة الخارجية

1. الإنتوســـــــأي

بالإشـارة إلـى أن الإنتوسـاي تـرى أن مـن واجباتهـا الرئيسية يتمثـل فـي دعـم الـشفافية وتـشجيع الحاكميـة فـي مكافحـة الفساد وضـمان المـساءلة وكـسب ثقـة الجمـاهير والمؤسـسات العامـة فـي أنشطتها،

إدراكا بأن منظمة الإنتوساي تتمتع بالقدوة المثالية في مجال مكافحة الفساد، وأنها تنجز أنشطتها بكامل المسؤولية في العديد من المجالات بوفاء وإخلاص من أجل تحقيق الشفافية وتوفير الوقاية من الفساد،

واعترافا بالأنشطة التي أنجزتها الإنتوساي لحد الآن في مجال مكافحة الفساد وسوء الإدارة في نطاق المجالات التالية:

. **ندوة** الأمم المتحدة/ الإنتوساي حول دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد وسوء الإدارة سنة 1996 ،

. **نتـائج** مـؤتمر الإنتوسـاي سـنة 1998 بمنتيفيـديو (Montevideo) الـذي حـدد المجـالات الإداريـة حـول جمـع الـضرائب (خاصـة جمـع الـضرائب الجمروكيـة) والرسـوم والمـشتريات العامـة وعمليـات الخصخصـة ومنح الإعانـات أو توظيـف مـوظفي الحكومـة، والتـي تـم تحديدها كمجالات معرضة للفساد بصفة خاصة،

. **المنتدى العالمي للإتحاد البرلماني الثاني (IPU)** حول مكافحة الفساد وضمانة النزاهة سنة 2001،

. **ندوة الأمم المتحدة/ الإنتوساي** حول قيمة وفائدة الرقابة المالية العامة في محيط العولمة سنة 2007،

. **عمل وأنشطة** مجموعات العمل الإقليمية بمنظمة الإنتوساي،

. **مجموعات عمل الإنتوساي** المعنية بمكافحة الفساد وغسيل الأموال الدولي والفساد،

. **برنامج** الأمم المتحدة/ الإنتوساي المساءلة العامة،

. **وتعاون** منظمة الإنتوساي مع المؤسسات المانحة كمساهمة لتحقيق أهداف ألفية الأمم المتحدة في مجال التنمية.

وتأكيدا على توصيات مؤتمر الإنتوساي في منتيفيديو حول المساهمات الفعالة للأجهزة الرقابية في مجال مكافحة الفساد وخاصة حول:

. الإستقلالية المهنية والمالية والعملية للأجهزة الرقابية،

. مواصلة الرقابة بكامل الدقة والشمولية،

. تركيز الإستراتيجية الرقابية للأجهزة الرقابية وخاصة في المجالات والعمليات المعرضة للفساد،

. نشر تقارير الرقابة وتطوير علاقات فعالية مع وسائل الإعلام،

. القيام بدور نشط في تقييم كفاءة وفعالية النظم الرقابة الداخلية والمالية (خاصة المراجعة الداخلية)،

. تعاون الأجهزة الرقابية مع المنظمات الوطنية والدولية التي تشارك في مكافحة الفساد، و

. تشجيع و/أو وضع وتطبيق مدونة أخلاقية للوظائف الحكومية.

2. الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة

تأكيدا على الأهداف الأساسية للأجهزة الرقابية حول جعل أنشطة الدولة أكثر شفافية وفعالية وذات كفاءة، وعلى دور الأجهزة الريادي في توفير الحاكمية وفي مكافحة الفساد من خلال القيام بعمليات رقابية، وضمانة المتابعة المنهجية للتوصيات الرقابية،

واعترافا بأن الرقابة المالية العامة الخارجية (الحكومية) ـ كما تكبقها الأجهزة الرقابية ـ تخلق الشفافية وتساعد على كشف الأخطار المحتملة وتبني رقابة داخلية رادعة وفعالة، مما يشكل مساهمة خاصة في منع الفساد طبقا لإتفاقية الممم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)،

وتأكيدا على أن الأجهزة الرقابية تطلع البرلمانات بنتائج عملياتها الرقابية وتوصياتها وتقوم بنشرها عبر وسائل الإعلام، يمكن أن توفر بيئة تتسم بالشفافية وتقدم بذلك مساهمة بالغة الأهمية لإكتشاف الفساد ومكافحته.

ثالثا. التوصيـــــــات

المشاركـون والمشاركـات في النـدوة

يؤمنون بالحاجة الماسة إلى تعزيز النزاهة من خلال ثقافة ترفض الفساد وتغلق الفجوات فـــي

التغطيـة الرقابيـة، وتـضمن الحاكميـة المـسؤولة للمحافظـة علـى المـساءلة والـشفافية ولـدعمهما وكذلك لردع ومكافحة الإحتيال والفساد،

يوصون في هذا الصدد بخلق و/ أو تعزيز الأسس التشريعية اللازمة (قوانين مكافحة الفساد المحتوية على الواجبات والسلوك والأخلاق) وكذلك بدعم المنظمات التي تقاوم الفساد والإحتيال وسوء الإدارة سواء في القطاع العام أو الخاص،

يعتبرون مواصلة تعزيز التعاون الدولي بين كافة المؤسسات المعنية بمكافحة الفساد وتوحيد المناهج المختلفة وتقوية تبادل المعلومات إلى المستوى الأمثل، وذلك من أجل تحسين تبادل المعرفة وتنشيط التدريب والتكوين،

يؤكدون على الحاجة إلى التعاون الوثيق بين الأجهزة الرقابية ومنظمة الإنتوساي بما في ذلك مجموعات العمل الإقليمية وبينها وبين المنظمات الدولية ـ مثل منظمات وأجهزة الأمم المتحدة المتخصصة والإتحاد البرلماني الدولي والبنك الدولي ومنظمة التنمية والتعاون الإقتصادي والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية ومعهد المحاسبين الداخليين والمكتب الأوروبي لمكافحة الفساد والإحتيال وكذلك المجتمع المدني ـ في شبكة متكاملة لمكافحة الفساد.

كما يشددون على الحاجة إلى مواصلة تطبيق مناهج متعددة الإختصاصات في مكافحة الفساد والذي يعالج ظواهر وأشكال الفساد المختلفة،

يرحبون بأهداف مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بمكافحة الفساد وغسيل الأموال الدولي والتي تتطابق مع التزام الإنتوساي والأجهزة الرقابية بمسؤولياتها في مجال مكافحة الفساد والتي تتمثل في :

. **تعزيز** التعاون والدعم بين منظمة الإنتوساي والأجهزة الرقابية من أجل منع واكتشاف عمليات الفساد وغسل الأموال وتسهيل تبادل المعلومات وتطوير النماذج والمباديء التوجيهية حتى يتم تطبيقها من قبل الأجهزة الرقابية،

. **تعزيز** التعاون بين منظمة الإنتوساي والمنظمات الدولية المعنية بمكافحة الفساد،

. **تحديد** لوائح وإجراءات واستراتيجيات وبرامج وطنية للأجهزة الرقابية لإكتشاف ومنع الفساد،

. **تحديد** برامج تدريبية ذات صلة بمكافحة غسيل الأموال والفساد والتعاون مع مبادرة الإنتوساي للتنمية (IDI) إذا احتاج الأمر إلى تكوين وتدريب مهني خاص،

يرحبون بإعداد مسودة لمعايير الإنتوساي ومذكرات لأفضل الممارسات للأجهزة الرقابية من أجل مكافحة الفساد والإحتيال وسوء الإدارة وكذلك الإعلان عن مثل هذه المعايير وأفضل الممـارسات

بالتعاون والتنسيق مع مبادرة الإنتوساي للتنمية والمؤسسات الأخرى،

يوصون مجموعات العمل بتوجيه اهتمامها الخاص إلى المجالات والتوصيات التي حددها مؤتمر الإنتوساي بمنتيفيديو لتعزيز المساهمات الفعالة التي تستطيع الأجهزة الرقابية أن تقدمها في مجال مكافحة الفساد،

يعتبرون أنه من المناسب توجيه الإنتوساي اهتمامها نحو مكافحة الفساد وسوء الإدارة في إطار خطتها الإستراتيجية القادمة في الفترة 2011 - 2016،

يعتبرون أنه من المناسب أن تقوم الأجهزة الرقابية بتركيز نشاطاتها الرقابية على المجالات التي حددها مؤتمر الإنتوساي في منتيفيديو فيما يتعلق بتحديد الأخطار وأخذها بعين الإعتبار،

تمشيا مع إعلاني ليما والمكسيك يعتبرون توفير الإطار الدستوري المناسب الذي يضمن رقابة شاملة والوصول الكامل وغير المقيد للمعلومات والذي يسمح بالنشر الغير مقيد لتقارير الأجهزة الرقابية ويدعم قدراتها المهنية والوظيفية لتوفير الإستقلالية التنظيمية والمالية، يعتبرون ذلك ضروريا لتعزيز مصداقية الأجهزة الرقابية من أجل المكافحة الفعالة للفساد والإحتيال وسوء الإدارة،

يعتبرون أنه من المفيد أن يتم إعداد توجيهات لتطبيق إعلاني ليما والمكسيك والتأكيد على أهمية التكوين والتدريب المهني الملائم وأهمية عمليات المراجعة (Peer Reviews)،

مقتنعون بأنه يجب إدراج إعلاني ليما والمكسيك في القوانين والتشريعات التي تحكم المجتمع الدولي من خلال قرار الأمم المتحدة في هذا الصدد، حيث أن هذه الوثائق تحمي الإستقلالية المهنية والتنظيمية والوظيفية للأجهزة الرقابية والتي تعتبر ضرورية للتطبيق الفعال للرقابة العامة (الحكومية).

V. التقييـــــــــــم

تهدف الندوة بالدرجة الأولى إلى تقوية وتشجيع التعاون الدولي وبين المؤسسات في نطاق مكافحة الفساد وكذلك في تشجيع تبادل المعلومات من أجل تحسين تبادل المعرفة والتعاون الإستراتيجي بين المؤسسات.

يجب على المشاركين في الندوة تحديد استراتيجية وإمكانيات من أجل بناء شبكة عمل دولية لمكافحة الفساد تتخطى الحدود الوطنية، ومن أجل تسهيل مهام الأجهزة الرقابية وتسمح بتنظيم مجموعة من المعلومات والمعطيات.

بالإضافة، يجب على المشاركين إنشاء منتدى لمناقشة تبادل التجارب بشكل أوسع والمتعلقة بالنماذج والتوصيات بأحسن التطبيقات في مجال مكافحة الفساد.

تظهر الندوة المشاركة القوية (العدد الكبير من المشاركين وممثلين عن منظمات الأجهزة الرقابية) حيث أن المشاركين قد أظهروا الفائدة المهنية الكبيرة عند مناقشة المواضيع والإلتزام الإيجابي خلال الجلسة العامة، كما تبين جلسات العمل الإستعداد القوي في المشاركة والرغبة القوية لتبادل وتقييم التجارب والدعم المتبادل من خلال شبكات عمل.

وفي نهاية الندوة، طلب من المشاركين إملاء إستمارة، التي تحتوي على معلومات تتعلق بالأهداف والتوصل لتحقيقها.

وعند تقييم الأجوبة (60 % تقريبا) أظهرت أن الأهداف التي تم تحديدها لهذه الندوة قد تحققت بشكل جيد جدا، وقدرت الموافقة على الندوة بنسبة عالية (85 % ومن بينها 13% جيدة جدا). ومن خلال تقييم الأجوبة، أعطى 90 % من المشاركين لمواضيع الندوة بأنها ذات أهمية جيدة جدا وفقط 10 % للمواضيع المختارة، و62 % بأن المواضيع التي طرحت يمكن تحقيقها بشكل جيد من قبل الأجهزة الرقابية، و 37 % وجدوا بان تحقيقها سيكون جيدا. وحول الإستفادة المهنية رأى 73 % جيدة بمقابل 23 % تمت الإستفادة فقط . 68 % وجدوا بان تنظيم الندوة من حيث (المحاضرات، الأشغال من خلال المجموعات والمناقشات وغيرها) وكذلك التنظيم في حد ذاته كان جيدا جدا، و31 % بأنه جيد فقط. والإستفادة من خلال تبادل المعلومات بمجموعات العمل تم الحكم عليها بنسبة مرتفعة جدا تقدر بـ 79 % و 21 % جيدة. 86 % من المشاركين كانوا مرتاحين وفرحين بشكل جيد جدا، و13 % فقط فرحين لتنظيم الندوة.

وفي غالب الأحيان، فإن التعليقات التي تم استلامها، قد تضمنت التوصيات التالية:

- توفير المزيد من الوقت لأشغال المجموعات،
- تخطيط المزيد من الوقت للمناقشات،
- مواصلة طرح مواضيع الندوة للمناقشة.

المرفقـــــــــات

المحاضرات والتقديمـــــــــــــات (الحصول عليـــــها فقط إلكترونيـــــــــــا (1)

1. الإفتتـــــــاح

1.1 د. هاينس فيشر، رئيس جمهورية النمسا

1. 2 د. يوسف موزر، رئيس جهاز الرقابة المالية النمساوي و الأمين العام لمنظمة الإنتوساي

1. 3 د. توماس شتلدزر، الأمم المتحدة، الإدارة العامة للشؤون الإقتصادية والإجتماعية

2. المحضارات المتخصصة

2. 1 دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد،
تارنس نامباب، جنوب إفريقيا

2. 2 مكافحة الفساد وغسيل الأموال الدولي،
د. سارجي فاديموفيتش، رئيس جهاز الرقابة لروسيا الفيديرالية

2. 3 تشجيع الشفافية ومكافحة الفساد بمنظمة التنمية والتعاون الإقتصادي
يانوس بارتوك (OECD)

2. 4 الإستراتيجيات لوضع معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد موضع التنفيذ،
دوريتاي كودفال، مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات (UNODC)

2. 5 تجارب وطنية لوضع التوصيات الدولية لمكافحة الفساد موضع التنفيذ
فالنتين سيمونانكو ، رئيس الجهاز الرقابي بأكرانيا

2. 6 إجراءات ضرورية ضد الفساد، من وجهة نظر المجتمعات المانحة،
باتر هارولد ، البنك الدولي

2. 7 إجراءات لتشجيع الشفافية ولمكافحة الفساد وخاصة في مسألة الوكالة،
خليل عبد الغفور، الجهاز الرقابي لدولة الكويت

١- الحصول إيليكترونيا كـ Pdf تحت:
http//www.intosaiorg/de/portal/eventsun-intosai-seminars- chronology/

8 .2 الممارسة الجيدة (Best Practice) لمكافحة غسيل الأموال والفساد الدوليين من وجهة نظر " مجموعة العمل لمكافحة الفساد وغسيل الأموال الدولية "،
د. نوعيمي كاللليكوس بيرانو، البيرو

9.2 توصيات عملية (الممارسة الجيدة : Best Practice) من اجل مكافحة الفساد وغسيل الأموال الدولية،
هدى حبيب الجهاز الرقابي لمصر

10.2 خطة الأمم المتحدة : مجال النقاط الأساسية لمكافحة الفساد،
إلهو نام، الجهاز الرقابي الكوري

11.2 تقرير حول تجارب الجهاز الرقابي الهنغاري حول موضوع مكافحة الفساد،
د. أرباد كوفتش رئيس الجهاز الرقابي بالمجر ـ هنغاريا

12.2 مكافحة الفساد بدولة الكاميرون،
كورناليوس أزافور شي، الجهاز الرقابي الكامروني

13 .2 دور الغرفة العليا للرقابة في بولونيا، في مجال مكافحة الفساد،
ياشاك كوشينياك، نائب رئيس الجهاز الرقابي البولوني

14.2 التعاون في مكافحة الفساد وحماية حدود الدولة، تقوية المؤسسات والمحاكم،
مارك بابنكتون، رئيس القضايا الفنية، الجهاز الرقابي للمملكة المتحدة

15.2 مبادرة مكافحة الفساد، حالات عملية للجهاز الرقابي البرازيلي،
جوزي رينالدو دا موتا، الجهاز الرقابي البرازيلي

16.2 برنامج عمل لجنة الإتحاد الأوروبي لمكافحة الفساد،
د. فولفكانك هيتسر، الأمين العام للمكتب الأوروبي لمكافحة الفساد (OLAF)

17.2 متابعة الفساد على المستوى الدولي،
لورنت كروس، المؤسسة الدولية لمكافحة الجريمة والمخدرات

18.2 دور الرقابة الداخلية عند منع وكشف سوء استعمال الأموال والإحتيال والرشوة،
باتي ميلار، رئيس مؤسسة المراجعة الداخلية (IIA).

3. تقاريــر الدول

الإكوادور

الهندوراس

العراق

إيطاليا

الكاميرون

كوبا

مولداو

ناميبيا

هولندا

باناما

باراغواي

البرتغال

السينيغال

فينيزويلا

4. تقارير مجموعات العمل

4. 1 مجموعة العمل الناطقة بالعربية

4. 2 مجموعة العمل الناطقة باللغة الإنجليزية 1

4. 3 مجموعة العمل الناطقة باللغة الإنجليزية 2

4. 4 مجموعة العمل الناطقة باللغة الإنجليزية 3

4. 5 مجموعة العمل الناطقة باللغة الفرنسية

4. 6 مجموعة العمل الناطقة باللغة الإسبانية

قائمـــــــــة المشاركـــــــون

لرئاســـــــــة الفنيـــــة

المملكة المتحدة	مارك بابنكتون
المحاضـــــــــرون	
مصر	هدى حبيب
برازيليا	جوزي رينالدو دا موتا
مؤسسة المراجعة الداخلية	باتي ميلار
الإنتربول	لورنت كروس
كوريا	إيلهو نام
الكويت	جالد عبد الغفور
منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي	يانوس بارتوك
المكتب الأوروبي لمكافحة الغش والفساد	فولفغانغ هاتسر
البيرو	نوامي غالاغوس بارانو
بولونيا	ياشاك كوشنيلياك
روسيا الفيديرالية	د. سارجي فاديموبيتش شتاباتشين
إفريقيا الجنوبية	تارنس نومبانبي
أوكرانيا	فاسيل نافيداميا
هنغاريا / المجر	د. أرباد كوفتش
مكتـــب الأمـــم المتحـــدة لمكافحـــة المخـــدرات والجريمة	دوروتاي كودفالد
الأمم المتحدة	توماس شتالتسر
البنك الدولي	باتر هارولد
مصر	منى بوراي
البحرين	حسان خليفة
بالروسيا	س ف ريدنانكو
بلجيكا	فرانكي فان شتابل ويوحنا فاناشاي
البرازيل	بنيامين تزيملار
بلغاريا	الأســتاذ فــاليري ديميتــروف ، فيــارا شــتايلوفا، روميانا كواركيفا
الوزارة الفيديرالية للشؤون الأوروبية والدولية	د. بيتر هوبر
الوزارة الفيديرالية للشؤون المالية	جاهارد لافي
بورندي	مارتين نيتيرتس
الشيلي	د. راميروماندوزا سونيقا وسيباستيان هامل

الصين	د. دانغ داسهانغ، شوتاووشانغ
ساحل العاج	آبا يوليانبوعادو، هونوراي ساكادو
مـــديرة الخطـــة الإســـتراتيجية بمنظمـــة الإنتوساي	كيرستن أستروب
جمهرية الدومنيكان	جوزي آتياس يوحن، بابلو دال روزاريو
الإكوادور	د. كارلوس رومان، د. نيلسون لوباز
الجهاز الرقابي الأوروبي	مارتن انكفيردا، الأستاذ جوزيف بونيسي، كارل بنكستن
فينلاندا	د. توماس باست، ماكو مانيكو
فرنسا	فانسان فالار
اليونان	كانستانتينوس كوستوباولوس
جمعية التعاون الفني	د. ماتياس فيت، يوحنا بيت، كورنيليا ريجتر
هندوراس	د. راينان فارناندا ز
أندونيسيا	د. أنـور ناسـوتيان، أدجـي الجـوهري، كـاتوت سوبيرتونو
مؤسسة المراجعة الداخلية	مارجي باستولا
العراق	د. عبد الباسط تـوركي، أحمد الجبـوري، نـورة البياتي، رعد ناصر، فاروق توما
إيطاليا	إيليو كولزنت، فراسيسكو ألفانزو
اليابان	ياووشي سوسوكي
اليمن	محمد أحمد الصياني
الكاميرون	كونـاليوس أزافور
قطر	عبد الرحمان الصوليتي، عبد اللة المهندي
كولومبيا	د. يوليـوس سـيزار توبـاي كـوانتيرو، يوحـان ميغال دورارت، كلاديس إستلا، باولا يوماناز
الكونكو، الجمهرية الديمقراطية	آرنست إيزيمانكيا نسا
كوريا	د. سيانكيون كين، يونكون كون
كوبا	ألينا فيسانت
لبنان	جوزات تابراعوني، رمزي نوهرة
ماليزيا	أمبرين بوونغ، خالد كان عبد اللة كان
ملاديفن	إبراهيم نعيم
مالطـا	أنطوني مفسود، بريان فالا
المغرب	د. أحمد الميداوي
مولدافيا	على بوبيسكو، أوكسانا مارياسكو
الجبل الأسود	ميروسلاف آيفانيسيفيتش
ناميبيا	يونياس أيتوباكاندجيكا
نيكاراغوا	د. جوزي باووس مارسياك
هولندا	إينا ديهان، باولينا باربوم

منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي	أستار شتارن، تياري واجابالين، باول كاتشيك
الباكستان	زاهد سيد، محمد سالم باطي
باناما	كالرلوس فالارينو، هايدي فاذربورن، يورغ كيجادا.لويس كارلوس بالاسيو
باوبوا غينيا الجديدة	جورج فازي سليمان
باراغواي	د. أوكتافيو أوكوستوأيرالدي، ليلينا كابريرا
بولونيا	ألينا حسين
البرتغال	كارلوس مورايس أنتوناس
رومنيا	دركوس بيديلاك، جورج نايشوتاسكو
روسيا الفيديرالية	فايدورأيليزافيتش، نيكولاي فلاديمرفتش، إيغوركوتس ناسوف، نينا ميلسافا، إيغور كورياكين
زمبيا	أنا شيبنغولا
ساو توم وبرنسيب	فرنسيسكو فورتوناتو بيراس
العربية السعودية	د. أسامة جعفر الفقي، عبد الرحمان أحمد العجلان
السويد	كلاس نورجران، أيريكور أينارسون
صربيا	رادوسلاف سراتينوبيش، لوبياكا ناداجكوبيش، إيفا فازيلتش
سلوفاكيا	زورا ديبريكوفا، أندرايا راشوفا
سيريلانكا	سامباكوتيك سفرناجوتي
سوريام	ن ح فريديبارغ
سوريا	أحمد زيتون
تونغا	مامالووافوتوبيلي
الجمهورية التشيكية	فرانتيساك دونال، جيري كروتا
تونس	فائزة كافي
تركيا	كمال أوزمرشي
المجر/ هنغاريا	أندريا كوربولي
فينيزويلا	د. كلودوسبلدو روسين
الإمارات العربية المتحدة	الأميني، ياسر عميري، خالد حميد
فيتنام	هوانغ هنك لاك، نكو فان كوي، نكويان فيات هونك
البنك الدولي	باتر هارود، جون هيغارتي
شيبر	أفراماكيس كيكاس
النمسا ـ الجهاز الرقابي	د. يوسف موزر، فيكتور شيبريس، إيريس أيبنبخلار، دوريس كابهار، إيرانا هومريغهاوزن، فولكمار كابل، فيلهالم كالنر، ألفراد مورافيتش، فريتس بامر، روبرت ستلار.فارنر شايينبفلوك، كونتر شليكر، مونيكا سيلار ، مارجت شبيندلأكر، صابرين فيلك، فولفغانغ فيكليكي

سيكريتارية الإجتماع

الإنتوساي السيكريتارية العامة

ماجدة عزام
فارنر ألتنأيخنجر
غابرييلا إيكر
مانوالا أرنست
ساندرا فوكس
مونيكا غنسلاس ـ كوس
أيليزابيت ميلر
كارولينا بيرا ـزيسلار
رينهارد راث
جترودا شليكر
سوزان شوارتس
ريناتي فوشيدلاك